

القرار ١٢٠

د. وفاء بنت ناصر المبيريك

الهيكلية التي تشهدها المملكة وخاصة في الاقتصاد. كما أن من المهم جدا الاهتمام بالتطور و التغيير النوعي عند إتاحة مجالات نسائية أكبر حتى يتمكن من البناء على أسس وقواعد قوية، خاصة وأن هذا القطاع يواجه العديد من التحديات والإشكاليات التي تعيق تطويره وتغييره.

ولعل أول خطوة نحو الرقي بهذا القطاع المبادرة الكريمة لمجلس الوزراء والمتمثلة بالقرار رقم ١٢٠ الذي اشتمل على ٩ بنود تاريخية لتفعيل دور المرأة في تنمية الاقتصاد الوطني. وما يلاحظ على هذه القرارات الحاسمة أنها كانت وحتى وقت قريب من إصدارها تمثل مطالب نادت بها النساء المهتمات بدور المرأة الاقتصادي. ومن أبرز ما تضمنه هذا القرار التاريخي زيادة فرص العمل المتاحة للمرأة، وتشجيع المرافق الحكومية الملائمة على افتتاح أقسام نسائية، ومعالجة العوائق التي تواجهها المرأة في ممارسة النشاط التجاري، وتشجيع إقامة مناطق صناعية تعمل فيها النساء، وزيادة الاهتمام بتدريب النساء السعوديات. ورغم أن هناك العديد من الإنجازات التي تشير إلى تفعيل بعض هذه القرارات فإنه من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة حول هذه القرارات.

فمن المؤكد أن هذه القرارات تحتاج إلى استراتيجيات وخطط عمل وآليات تفصيلية لتنفيذها وليس مجهودات متواضعة تأتي على استحياء وتردد كبيرين أو إجراءات تنفيذية غير مدروسة والنتيجة أن السلبات تفوق الإيجابيات. كما أن من الإنصاف تقويم ما تم إنجازه بعد مضي ثلاث سنوات تقريبا على هذا القرار، فلا بد من التوقف بين الفينة والأخرى لتقييم هذه الجهود والتحقق من جدواها لكي يتم البناء عليها ومواصلة التطوير. وفوق ذلك كله يأتي دور الإعلام والذي لا يجب أن يكون مضللاً لإنجازات تحجب المسألة عن التقويم والمراجعة.

إننا نتطلع لوقفه من قبل الجهات الرقابية والتنفيذية ومبادرة من جهات تشريعية كمجلس الشورى للحديث عن هذا القرار وإلى أي حد نجحنا فيه ومن هو المسؤول عن تنفيذه وما هي عوائقه وما هي تبعاته وكيف سيكون مستقبله. وبغير ذلك تتحول القرارات الحاسمة إلى تاريخ وما أكثر التواريخ.

لا أخفي عليكم أن الحيرة امتلكتني فيما أبداً به في أول إطلالة ضمن هذه الإطلاقات المتسلسلة التي خصتني بها مجلة القصيم في ثوبها الجديد وهمة ربانها الطموحة. وقد وجدت الحروف تقودني عنوة نحو قضايا المرأة وهمومها، كما أجد نفسي لا تملك سوى الاستجابة لنداء داخلي دائم الإلحاح عن الحديث أولاً وأخيراً عن قضايا بني جنسي من النساء. ولعل من أهم الحقائق التي لا يجب إغفالها عند تناولنا لقضية المرأة في المملكة أن نطلق من أصل تشريعي راسخ وضع للمرأة مجموعة من التشريعات تضمن حفظ حقوقها الاجتماعية والاقتصادية مما يساعدها على تحقيق التكيف اجتماعياً واقتصادياً.

كما أن إدراك هذه الحقيقة يلزمه إدراك حقيقة أخرى وهي أن العالم بأسره يعيش تغيرات لا يمكن تجاهلها أو الاستمرار بمعزل عنها: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وثقافية. وطالما أن المرأة نصف المجتمع وشريك الرجل فلا بد أن نسعى جميعاً لكي نعزز دورها في بناء هوية نعتز بها جميعاً للتعايش مع العالم المتغير بكل ثقة واعتزاز. وأي تأخر في تحقيق ذلك سوف يؤدي إلى غلاء الثمن مستقبلاً وربما مزيد من التنازلات.

ولتحقيق هذا الهدف علينا أولاً إلقاء نظرة تأمل على ما تم تحقيقه في المضمار الاقتصادي وحده. حيث بذلت المملكة جهوداً كبيرة لتطوير دور المرأة الاقتصادي والذي تمخض عن وصول المرأة إلى مستويات متقدمة في التعليم فوصل أعداد خريجات التعليم العالي إلى ما يربو على أربعين ألف سنوياً، كما فاق عدد النساء العاملات عن نصف مليون امرأة عاملة. ومما يدعم دور المرأة الاقتصادي المأمول أن ٢٠٪ من الأموال الموظفة في صناديق الاستثمار أموال نسائية. كما تشير آخر الإحصاءات إلى أن ما يقارب ٢٩٨٩ سيدة ينتسبن إلى الغرف التجارية في مناطق المملكة وغيرها الكثير من الأنشطة الاقتصادية التي لا تشير إليها الإحصاءات.

رغم هذا التطور الكبير الذي شهده القطاع النسائي في المملكة وفي فترة قياسية، فإن توسيع دور المرأة الترموي وخاصة في الجانب الاقتصادي يحتاج إلى قفزات كبيرة وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات

■ **فمن المؤكد أن هذه القرارات تحتاج إلى استراتيجيات وخطط عمل وآليات تفصيلية لتنفيذها وليس مجهودات متواضعة تأتي على استحياء وتردد كبيرين أو إجراءات تنفيذية غير مدروسة والنتيجة أن السلبات تفوق الإيجابيات. كما أن من الإنصاف تقويم ما تم إنجازه بعد مضي ثلاث سنوات تقريبا على هذا القرار...** ■